الأمم المتحدة A/C.1/54/PV.6

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ٦
الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غونزاليس ..... (شيلي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

البنود ٦٤ و ٦٥ ومن ٦٧ إلى ٨٥ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي

السيد أوسي (غانا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم منكم، سيدي، بأطيب تمنيات وفد بلادي على انتخابكم رئيسا للجنة، وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على دعمنا وتعاوننا أثناء المداولات بشأن المسائل المعروضة على اللجنة.

الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية طُلب إليها مرارا أن تضطلع بمهام جديدة وأن تواجه التحديات الناتجة عن تزايد التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية ورد الأمم المتحدة على هذه التحديات، الذي انطوى عل التمسك بالمعايير القائمة أو تسهيل الإرادة السياسية الضرورية بين الدول الأعضاء للتوصل إلى اتفاقات جديدة، أبرز اعتراف البشرية بتراثها المشترك وبقائها وأهمية التعاون من أجل تحقيق توافق الآراء حول التدابير الرامية إلى التقليل من هذه التحديات، وربما إزالتها. وبقدر ما ندرك جميعا أن لنا مصلحة في تعزيز البيئة التي تتيح استمرار المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإن عدم توافر الالتزام والإرادة السياسية لدى البلدان الحائزة للأسلحة النووية لا يزال يشكل عائقا أمام عملية نزع السلاح النووي.

إن غانا ملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار وتتشاطر الاقتناع بأنه ينبغي إضفاء الطابع العالمي عليها. وتأمل غانا أن تبذل جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة النووية والدول الأطراف القادرة على صنع الأسلحة النووية كل ما في وسعها لخفض التهديد الذي تشكله هذه الأسلحة والتخفيف من التشاؤم الذي تسببه. ولا يمكن أن تكون هناك أية ضمانات أمنية دون الالتزام والتقيد الكاملين من جانب جميع الدول بمواد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وآلياتها.

إن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ انتهت بخيبة أمل هائلة بالنسبة لبعضنا، وكأننا لم نتعلم شيئا من دروس الدورتين التحضيرتين الأولى والثانية. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد على نقطة كان وزير خارجية بلادي قد طرحها أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي، عندما حذر:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-33745

0033745

"من أن الأطراف وغير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على حد سواء لن تستمر إلى أجل غير مسمى في الامتثال للمعاهدة بينما تواصل البلدان الحائزة للأسلحة النووية تجاهل دعوات المجتمع الدولي إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب المعاهدة ومواصلة المفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة تتعلق بوقف سباق التسلح النووي في تاريخ مبكر وفي نزع السلاح النووي تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. (A/54/PV.6 ص ٢٠)

فهناك حاجة إلى تدابير لبناء الثقة بين البلدان الحائزة للأسلحة النووية والبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية بغية إعطاء حافز جديد لعملية نزع السلاح العالمية وضمان صون السلم والأمن الدوليين.

ومما يبعث على الارتياح الاشارة إلى أن الزخم الذي اكتسبته المبادرات الرامية إلى إزالة الألغام قد تمت المحافظة عليه في الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية اوتاوا، المعقود في مابوتو، في أوائل هذا العام، والتأكيد مجددا في إعلان مابوتو على الالتزام بالإزالة التامة لهذه الألغام، وليست هناك حاجة لأن نضيف بأن دعم المجتمع الدولي لضمان تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاقية ينطوي على أهمية حاسمة.

هناك مجال آخر يثير القلق البالغ لدى وفدي هو انتشار الأسلحة التقليدية، لا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، التي أصبحت أدوات تصعيد الصراعات في أفريقيا. وإننا ننظر بعين التقدير إلى الجهود الرامية إلى ضمان التعاون والتنسيق الدوليين في مكافحة تراكم الأسلحة الصغيرة وانتشارها واستخدامها ونعترف أيضا بالحق المشروع للدول الأعضاء في الحصول على هذه الأسلحة التقليدية لأغراض الدفاع الوطني. إلا أن انتشار هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها بهدف إثارة الصراع ينبغي شجبهما، وينبغي إيلاء الاعتبار للتدابير التي تعزز الرقابة عليها وتقلل من توافرها بصورة سهلة.

ولذا فإننا نرحب بالقرار الذي اتخذه رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع القمة الذي عقدوه في الجزائر، إذ حث، من جملة أمور أخرى، الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على اعتماد نهج منسق إزاء المشاكل التي يثيرها الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة وتداولها وانتشارها. ووفدي أيضا يدعو جميع الدول إلى دعم الجهود الرامية إلى استئصال الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة من خلال الامتثال الدقيق للحظر الذي فرضه مجلس الأمن على مبيعات الأسلحة والمواد المتصلة بها للقوى غير الحكومية في غرب أفريقيا أو مدها بها.

وكتجسيد للقلق الذي نشعر به إزاء هذا التهديد، واعترافا بضرورة التصدي له وللمسألة المتصلة به وهي إجبار الأطفال على المشاركة في الصراعات المسلحة، تعتزم حكومتي أن تستضيف عما قريب، مع حكومة كندا، حلقة عمل دون إقليمية تستهدف التأسيس على اتفاقية مالي للوقف الاختياري وإنشاء إطار عمل من شأنه الإبقاء على الأطفال خارج الصراعات. وتتطلع غانا إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الحدث القادم.

السيد رو (سيراليون) (تكلم بالانكليزية): باسم وفدي أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لتوجيه دفة شؤون اللجنة الأولى أثناء هذه الدورة وأن أؤكد لكم ولأعضاء المكتب الآخرين على دعمنا الكامل.

لقد أعرب معظم المتكلمين السابقين في المناقشة العامة في اللجنة هذا العام ـ وأنا متأكد بأننا سنستمع إلى كثيرين غيرهم ـ عن خيبات الأمل ومشاعر الإحباط، والفرص الضائعة، والمآزق الطويلة في المفاوضات وعجز الآلية الحالية المتعددة الأطراف عن التوصل إلى نتائج في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ولدى استعراض التطورات التي جرت أثناء السنة الماضية نرى بعض الدلائل الإيجابية ولكن الضعيفة التي يمكن أن يصفها البعض بأنها إنجازات. ونشير على سبيل المثال إلى بدء سريان اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها؛ واحتمال أن تبدأ بعض الدول بتنفيذ الحكم الأساسي في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، أي تدمير المخزونات ومرافق إنتاج هذه الأسلحة الفتاكة؛ واعتماد هيئة نزع السلاح مؤخرا للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التركيز بصورة خاصة على توطيد السلام. ولقد اتيحت لوفدي فرصة تقديم مساهمة متواضعة في صوغ تلك المبادئ التوجيهية، التي تتصل بحالة ما بعد الصراع القائمة حاليا في سيراليون وعملية تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إطار اتفاق لومي الشامل للسلام. والعديد من الأحكام الواردة في اتفاق لومي تتسق مع بعض التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية.

لكن لا بد لنا من أن نعبر عن خيبة أملنا لفتور استجابة المجتمع الدولي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في سيراليون. ووفقا للمادة السادسة عشرة من اتفاق لومي، قامت حكومة سيراليون عقب التوقيع على الاتفاق مباشرة بالتماس مساعدة المجتمع الدولي في توفير الموارد المالية والتقنية اللازمة من أجل تكييف وتمديد البرنامج الحالي لتجميع المحاربين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وللأسف أنه، بعد لومي بثلاثة أشهر، ظلت عمليات نزع السلاح والتسريح، ناهيك عن عملية إعادة الإدماج معطلة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى نقص الموارد. وهذا لا يبشر بالخير للسلم والأمن في البلد ولا المنطقة دون الإقليمية برمتها.

إن كلفة نزع السلاح، من حيث الموارد البشرية والمادية، تقل كثيرا عن كلفة صراع يدوم ثماني سنوات. وهي تقل كثيرا أيضا عن كلفة أي قتال يمكن أن يندلع كنتيجة مباشرة للافتقار إلى الدعم الدولي الكافي لبرنامج نزع السلاح. وضرورة نزع السلاح في سيراليون اليوم تشبه الجهود الوطنية في عدد من البلدان للتصدي لمشكلة الاستخدام العشوائي للأسلحة الصغيرة والتهديد الذي تمثله إمكانية استخدام المجموعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية الفتاكة ضد السكان المدنيين.

ومن بين الأحكام الهامة المتعلقة بنزع السلاح في اتفاق لومي الشامل للسلام أن لجنة رصد مشتركة ينبغي أن تتلقى المعلومات من الأطراف فيما يتعلق بقوام ومواقع جميع المقاتلين، فضلا عن مواقع ومواصفات كل القنابل غير المنفجرة، وأجهزة الذخائر المتفجرة، وحقول الألغام، والفخاخ المتفجرة، وفخاخ الأسلاك، وكل الأخطار المادية أو العسكرية الأخرى. ومضى الاتفاق أبعد من ذلك وأذن للجنة الرصد المشتركة بأن تسعى للحصول على كل المساعدة التقنية اللازمة في مجال إزالة الألغام والتخلص من الأجهزة والأسلحة المشابهة أو تدميرها تحت الرقابة التنفيذية لقوة حفظ السلم. وفي هذا الصدد، وإضافة إلى أنشطة نزع السلاح والتسريح المضمونية، نعتقد أن سيراليون يمكن أن تستفيد من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لتوطيد السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح. ونحن نحتاج كل المساعدة التي يمكن أن نحصل عليها دعما لأنشطة مثل تخزين وتدمير الأسلحة والذخائر التي تجمع في إطار برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

إننا ندرك أن المواضيع ذات الأولوية الثانية في نزع السلاح لا تزال الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والأسلحة التقليدية، بهذا الترتيب. إلا أننا نعتقد، استنادا إلى تجربتنا المريرة في سيراليون خلال السنوات الثماني الماضية، إن مسألة الأسلحة التقليدية، خاصة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ونقلها على نحو غير مشروع، يمكن أن تمثل أمرا مدمرا لأي بلد، سواء في أفريقيا أو في المناطق الأخرى. وفي الوقت نفسه، تظل الأسلحة التقليدية تمثل خطرا على الاستقرار الوطني والسلم والأمن الدوليين ربما لا يقل عن خطر الأسلحة النووية. ولهذا السبب نظل نولي أهمية للوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على استيراد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها.

ونود اغتنام هذه الفرصة لمناشدة أعضاء "ترتيب واسنار لضوابط صادرات الأسلحة التقليدية والسلع والتكنولوجيات المزدوجة الاستخدام" أن يتسموا بالصرامة في تناولهم لتنفيذ الوقف الاختياري الذي أعلنته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومن الأهمية البالغة ضرورة تعزيز احترام البلدان الأخرى المنتجة للأسلحة للوقف الاختياري.

ونود أن نشيد مع التقدير بإنشاء مشروع في سيراليون نفذه معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعما للوقف الاختياري. ويتطلع وفدي قدما إلى تمديد الوقف الاختياري إلى ما وراء منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وإلى أن تبرم في أقرب وقت ممكن اتفاقية أفريقية ملائمة ضد تصنيع الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والأجهزة الضارة المشابهة واستيرادها وتصديرها على نحو غير مشروع.

ونرحب بآخر الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام (A/54/258) عن أعمال فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة وفي تقريره عن إجراء دراسة جدوى عن قصر تصنيع الأسلحة الصغيرة وتجارتها على مصنعين تأذن لهم الدول. كذلك ندعم الجهود الجارية الرامية إلى عقد مؤتمر دولي معني بالأسلحة الصغيرة بحلول عام ٢٠٠١.

وحين ننظر في النتائج الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن التكديس المفرط للأسلحة واستخدامها، وعدد الصراعات المسلحة في

العالم اليوم داخل الدول وفيما بينها، فإننا نرى أن التطورات في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح غير كافية ولا تستحق الثناء. والواقع أن هذه الإنجازات المزعومة تكاد لا تستحق الذكر. وينبغي أن تواتينا الشجاعة لنركز مجددا على التحدي المتصاعد الذي يمثله تهديد الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والتكديس المفرط للأسلحة التقليدية، وعمليات النقل غير المشروعة للأسلحة، بالنسبة للبشرية.

وأنتم، السيد الرئيس، ووكيل الأمين العام دانابالا، أعطيتما لنا من موقعكما المتميز تقييما للحالة الراهنة وقاعدة يمكن أن نقيم عليها مداولاتنا في اللجنة خلال الأسابيع المقبلة. وكما يشير وكيل الأمين العام عل نحو صائب،

"... يتعين علينا أن نرفض بصوت واحد قبول أن الحرب"

- وبعد استئذانه أود أن أضيف إلى ذلك "أو التهديد بها"

"أو أسلحة الدمار الشامل أو التكديس المفرط للأسلحة أو النقل غير المشروع لها"

- وأود أيضا أن أضيف بعد استئذانه "أو استخدامها" -

"أصبحت من معالم الوضع البشري الطبيعي". (A/C.1/54/PV.3)

فلنواجه الأمر. إننا حينما ننظر إلى مدى اللاإنسانية التي يمارسها الإنسان ضد أخيه الإنسان في شكل قتل جماعي وإبادة جنس؛ وحين نظل نشهد التدمير المتعمد والعشوائي للبنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ومدى العمل اللاأخلاقي الفظيع المتمثل في تحويل الموارد المتولدة عن التجارة غير المشروعة في الماس والمعادن الثمينة الأخرى لتغذية حروب التمرد وغيرها من الأنشطة المزعزعة للاستقرار؛ وحين ننظر إلى التكديس المفرض للأسلحة؛ وحين نحصي عدد الأطفال الذين حرمناهم بالصراعات المسلحة من مستقبلهم، حينئذ ينبغي لنا أن نطأطئ رؤوسنا خجلا. وينبغي لنا أيضا أن نعترف بأن القرن العشرين سيعرف بأنه أكثر القرون قسوة وانعدام أمن في التاريخ البشري.

ولا يكفي أن نقوم بمجرد استعراض ما قد نكون أنجزناه في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ونشعر بالرضا عن أنفسنا على ذلك. ولا يكفي أن نربت على ظهور بعضنا بعضا مهنئين على الخطوات القليلة والمترددة التي قد نكون اتخذناها صوب هدف القضاء الكامل على الأسلحة النووية. وفي هذه المرحلة ينبغي لنا بدل ذلك أن نكون أمينين ونسأل أنفسنا عما إذا كنا في هذا القرن قد أنقذنا "الأجيال المقبلة من ويلات الحروب". إننا نسلم بأن الأسلحة النووية لم تستخدم في فترة نصف القرن الماضية، ولكن التهديد الذي تمثله على أمن جميع الدول، النووية وغير النووية على حد سواء، والنفقات الهائلة التي ينطوي عليها تطوير هذه الأسلحة وتخزينها، أمران لا يعقلان.

وقد لاحظ الأمين العام أن المفاوضات العالمية بشأن نزع السلاح تظل في حالة جمود وأن استمرار اختلاف الآراء بشأن المسائل الأكثر إلحاحا في جدول أعمال نزع السلاح قد أثر على أعمال مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى هذه السنة. وفي ضوء هذه التطورات، يرى وفدي أن الوقت قد حان لصياغة شيء ما - فلنسمه زخما جديدا، أو استراتيجية جديدة، أو منظورا جديدا، أو حتى جدول أعمال جديدا - لجعل عملية نزع السلاح النووي أكثر مصداقية على الأقل، شيئا يمنح سكان العالم ليس الطمأنينة فحسب، وإنما أيضا ضمانة بأن وتيرة نزع السلاح النووي سيتم التعجيل بها وأن الأسلحة النووية لن تستخدم أبدا ضد الدول النووية أو غير النووية.

هذه الأهداف ليست غير واقعية. ومن رأي وفدي أننا يمكننا أن نبدأ بإمعان النظر الجاد في المبادرة المعنونة "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". وذلك النهج أكثر أهمية لا سيما لتعذر التوصل إلى توافق آراء بشأن عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولأننا نعد العدة لمؤتمر القمة الألفي المكرس للسلم والأمن ونزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالاسبانية): أود أن أبدأ بالمشاركة في تهنئتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم رئيسا للجنة. وأود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب. وأنا متأكد من أن عمل اللجنة

خلال هذه الدورة الأخيرة في القرن والألفية سيسفر، تحت قيادتكم، عن نتيجة سارة ومفيدة.

(تكلم بالانكليزية)

في هذه الدورة الأخيرة للجنة في هذا القرن، من الطبيعي أن تتجه أنظارنا إلى الأفق لترصد ما ينتظرنا في القرن الحادي والعشرين. لكن قبل أن نفعل هذا يجب أن نتأمل في القرن الذي يوشك على الانتهاء لكي نتعلم من التجربة. وبأسف بالغ لا بد لنا أن نسجل، كما بيّن بالفعل ممثل سيراليون، أن أعداد الوفيات بسبب الحروب في القرن العشرين كانت أكثر بكثير من أعداد كل الذين ماتوا بسبب الحروب في كل القرون السابقة من القرن الأول بعد الميلاد. لقد مات أكثر من ١١٠ ملايين من البشر في حروب هذا القرن. كما أن القتل لم يختف في العقد الأخير من القرن، أي ما يسمى فترة ما بعد الحرب الباردة. وتيمور الشرقية، وكوسوفو، وصربيا، والعراق، والبوسنة، وأيرلندا الشمالية، وهايتي، والكونغو، ورواندا، وبوروندي، والصومال، وموزامبيق، وأفغانستان، وكمبوديا، وسري لانكا ليست سوى بعض المناطق المتأثرة من العالم التي خنقت الصراعات المزمنة فيها الآمال من أجل النمو والازدهار.

وبالرغم من التقدم الذي لا شك فيه الذي حققته المدنية بشكل عام، غرقت الأعمال البربرية في عصرنا إلى أعماق جديدة من الفسوق. فالتصفية الجسدية، والإبادة الجماعية، وأعمال القتل الجماعية، والترحيل، وأعمال التعذيب بأبشع صورها لطخت ذكرى هذا القرن. والتمييز بين المقاتلين العسكريين والسكان المدنيين اختفى؛ وانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والأطفال تحدث بأعداد لم يسبق لها مثيل. وفي العقد الماضي قتل مليونا طفل في صراعات مسلحة، وعوق ما بين أربعة إلى خمسة ملايين آخرين، وشُرد أكثر من ١٢ مليونا. وأعمال الإرهاب والعنف، التي أصبحت مألوفة الآن، تؤدي إلى وقوع الضحايا بشكل متعمد.

إن تلك الأعمال الوحشية يجب أن توقفها سلطة قانونية دولية. والويلات التي تحدث داخل الدول، وكذلك الصراعات بين الدول، يجب أن تتصدى لها هيئة قانونية قادرة على ذلك تعمل في إطار ولاية من مجلس الأمن الدولي. ونحن لن نتمكن من بناء طريق السلام في القرن الحادي والعشرين ما لم يكن هناك اعتراف وقبول عالميان بأن مجلس الأمن هو السلطة العليا في إنفاذ السلم والأمن.

إننا نشهد كل يوم حروبا ومذابح فظيعة تتجاوز كل القواعد الإنسانية ويكون المدنيون غالبا الضحايا والعناصر الرئيسية فيها. وتلك الصراعات يغذيها توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد ظل الكرسي الرسولي يحث بشكل متكرر على اتخاذ تدابير فعالة لوقف الاتجار بهذه الأسلحة ولا يزال يؤيد ذلك. لكن التدابير الدولية والإقليمية، مهما كانت هامة، لن تكون فعالة ما لم تضع الدول ضوابط وطنية على بيع ونقل تلك الأسلحة.

ولا يزال من الواجب اتخاذ تدابير أخرى لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها، إنها لا تزال تجد طريقها إلى أيدي القوات غير النظامية وجنود حرب العصابات والإرهابيين وتقوم أيضا بدور في جماعات المخدرات ومؤسسات الجريمة المنظمة. وفي هذا الشأن، من المشجع أن نلاحظ الاهتمام المتزايد الذي يجري إيلاؤه للتحكم ببيع الذخيرة اللازمة لتلك الأسلحة. ومن المهم أيضا مواصلة تشديد تدابير نزع السلاح العملية التي يتم بمقتضاها جمع وتدمير الأسلحة المستخدمة في الصراعات الداخلية باتفاق جميع الأطراف المعنية. وهذا تدبير لبناء السلام ويكفل أيضا ألا تستخدم نفس الأسلحة لقتل المزيد من الضحايا.

إن الاجتماع الأول للدول الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالقضاء التام على الألغام الأرضية كان دليلا على ما يمكن أن تحققه إرادة الدول الحازمة في مجال الأسلحة الصغيرة. ويجب بذل كل الجهود لجعل تلك الاتفاقية عالمية، ولتنفيذ أحكامها تنفيذا كاملا. إن الألغام الأرضية المضادة للأفراد يجب القضاء عليها بصورة تامة باسم الإنسانية، والتنمية السلمية لمجتمعات عديدة ستعوق ما لم تستكمل عملية إزالة الألغام. ويجب تأمين التمويل الكافي لإزالة الألغام ولتدميرها على حد سواء.

إذا كانت العسكرة بجميع أنواعها يجب أن تُكبح، فإن إلغاء الأسلحة النووية هو الشرط المسبق لتحقيق السلام في القرن الحادي والعشرين. وما وعدت به معاهدة عدم الانتشار منذ وقت طويل يجب أن يتحقق. وبالرغم من جميع مصاعب تحقيق الامتثال التام لتلك المعاهدة، فإن الكرسي الرسولي لم يتخل عما قاله وفده من قبل في هذه اللجنة:

"وتتعارض الأسلحة النووية مع السلم الذي نسعى إلى تحقيقه في القرن الحادي والعشرين. ووجودها لا يمكن تبريره. وهي تستحق الإدانة. والمحافظة على معاهدة عدم الانتشار تتطلب التزاما لا لبس فيه بإزالة هذه الأسلحة ... وهذا أمر ينطوي على تحد أخلاقي، وتحد قانوني، وتحد سياسي. ولا بد لنا من مواجهة هذا التحدي المتعدد بتطبيق مقومات إنسانيتنا. (A/C.1/52/PV.5، ص ١٩ و ٢٠)

والكرسي الرسولي يحبذ اعتماد طائفة جديدة من المبادئ والأهداف لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠. والمبادئ والأهداف الجديدة، بناء على عمل عام ١٩٩٥، ينبغي أن تعزز المحاسبة السياسية الحاسمة الأهمية في احتفاظ عملية معاهدة عدم الانتشار بحيويتها ووجاهتها.

وينبغي أن يكون من أهداف المجتمع الدولي المباشرة العاجلة القضاء على الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ونزع حالة الإنذار عن الأسلحة الاستراتيجية بإزالة الرؤوس من وسائل نقلها، وإقامة نظام ملزم قانونا لضمانات الأمن السلبية، وكفالة تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون البادئة باستخدام أسلحة نووية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يساعد مؤتمر نزع السلاح عملية معاهدة عدم الانتشار ببدء مناقشات موضوعية بشأن جميع مسائل نزع السلاح النووي. وهذا يمكن أن يشجع عملية معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، التي ينبغي لجميع الدول النووية أن تنضم إليها.

ما فتئت مبادرات جديدة عديدة، مثل التحالف من أجل خطة جديدة، تفتح الطريق للتقدم في بعض أكثر مجالات نزع السلاح النووي إلحاحا. وبالنظر إلى المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠، سيكون مطلوبا من الدول النووية، علاوة على ذلك، تقديم الدليل على عزمها للتحرك صوب القضاء على الأسلحة النووية. وبدون إحراز تقدم في هذا المجال، سيكون من الصعب التقدم في تنفيذ كل أحكام المعاهدة وتحقيق عالميتها التي يُحتاج إليها بشدة.

والأسلحة الكيميائية والبيولوجية توازي الأسلحة النووية في تهديدها للبشرية بأسرها. والكرسي الرسولي، بوصفه دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سيواصل حث جميع الدول على التصديق على الاتفاقية دون إبطاء. وإجراءات التحقق الصارمة التي تنص عليها الاتفاقية تضمن مراعاتها مراعاة تامة مع حماية المصالح الوطنية في المجالات الأخرى للإنتاج الكيميائي. ويرحب الكرسي الرسولي بتدابير مماثلة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويحث على توجيه كل الاهتمام الواجب في الوقت الحالي إلى التفاوض حول بروتوكول تحقق للمعاهدة. وينبغي لضمير البشرية أن يجعل من الواضح جدا أن جميع أسلحة الدمار الشامل تنتهك جوهر مبادئ التعايش السلمي، والتعاون، والتضامن بين الدول والشعوب.

وقد اضطلعت هذه اللجنة بعمل قيِّم على مر السنين. والآن، ونحن على عتبة لا قرن جديد فحسب، بل ألفية جديدة، يجدر بنا أن نتوقف ونتأمل في أعمالنا بغية تركيز جهودنا. وما يجب أن يحظى باهتمامنا ليس تفاصيل القرارات فحسب، بل تيار التاريخ. فالتاريخ يدعونا قدما إلى استخدام ثمار ذكائنا وقوة اختراعاتنا التكنولوجية الحديثة لكي نمنع الحروب. والمبادرات الدبلوماسية، ودعم المجتمع المدني، وقبل كل شيء الإرادة السياسية، كلها مطلوبة لتعزيز رغبة المجتمع الدولي في السلام.

إننا ننعم بتقنيات جديدة للإنذار المبكر عن الصراعات الوشيكة، فضلا عن أدوات الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وبناء السلام. وتتضمن الأدوات الجديدة القوية لمنع الحروب تدابير بناء الثقة، والشفافية، وتبادل المعلومات، والكبح المتبادل لنشر القوات، والتخفيضات التفاوضية في القوات المسلحة، وفرض القيود على تجارة الأسلحة. ويجب الجمع بين كل هذه النهج في برنامج موحد لمنع الحروب. واتخاذ نهج شامل يبين طرق تفكير جديدة وتفهما جديدا، وحلولا جديدة لمسألة الأمن سيدعم برامج صنع السلام ونزع السلاح القائمة.

وبناء نظام أمن عالمي دائم قد يستغرق وقتا طويلا، ولكن إذا بني على مراحل فسيطمئن الناس عندما يرون حدوث تحرك صوب تحقيق تلك الرؤية. واتخاذ خطوات متتالية تجعل الحرب أمرا نادرا سينقذ آلاف الأرواح وسيوفر مبالغ طائلة من الأموال. وطول الوقت المطلوب لتحقيق هدف عالم بلا حروب يجب ألا يعوقنا عن البدء الآن. فبدون هذا البرنامج سيستمر القتل.

وينبغي لنا أن نبدأ الألفية الجديدة باقتناع راسخ بأنه يمكن تجنب الحرب. وعادة ما تبدأ الحرب والعنف الجماعي بقرارات سياسية مدروسة. وبدلا من التدخل في صراعات عنيفة بعد نشوبها، ثم العمل على بناء السلم بعد انتهاء الصراع، يكون منع نشوب هذه الصراعات أصلا أكفأ وأفضل من الناحية الإنسانية. وهذا جوهر نهج ثقافة للسلام.

وإذ نتغلب على أحزاننا الماضية، يجب أن يكون لدينا أمل في المستقبل. وفي فجر الألفية الثالثة، يجب أن نكرس أنفسنا من جديد للمشاركة في التنمية المستمرة التي يهبها الله لهذا الكوكب. ولدينا القدرة على بناء السلام في الألفية الجديدة. وهذه هي قوتنا العظمى. فلنتحد لخلق الإرادة السياسية لإرساء قواعد ثقافة السلام هذه.

السيد أموزو (توغو) (تكلم بالفرنسية): يضم وفد توغو صوته إلى الوفود التي سبق أن تكلمت ويعرب عن رغبته في تهنئتكم بحرارة، سيدي، عن طريقي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وهذا الاختيار لم يأت عفوا، بل جاء استمرارا طبيعيا لحياة مهنية كرست لتعزيز السلم والأمن الدوليين، واعترافا بمهاراتكم وقدرتكم. ووفد بلادي يؤكد لكم تعاونه ويعرب عن اقتناعه بأن أعمالنا ستكلل بالنجاح.

أتقدم أيضا بتهانئي إلى الأمين العام، الذي يبذل كل ما في وسعه لصيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الدورة الحالية، التي تختتم القرن العشرين، تتيح فرصة للدول لكي تسأل أنفسها عن إرادتها واستعدادها السياسيين لتعزيز الظروف الضرورية للسماح للأمم المتحدة بتحقيق أهدافها في مجالات نزع السلاح والسلام والأمن. ذلك أن قضية نزع السلاح والأمن الدولي لا تزال لُب أولويات المجتمع الدولي رغم الجهود التي بُذلت لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

وهذا القرن إذ يقترب من نهايته يجد صورة العالم لا تدعو إلى التفاؤل حول السلام. وقد شهد العامان الأخيران من هذا القرن تطورات عديدة، أكثر من الأعوام السابقة، تهدد تنفيذ اتفاقات نزع السلاح الدولية الموجودة. والحالة العالمية الحالية تدعو إلى القلق الشديد، سواء بالنسبة للأسلحة النووية، أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، أو الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ويبدو أن بزوغ فجر عالم ينعم بالسلام ليس قريبا.

ولهذا يردد وفد بلادي الشواغل التي أعرب عنها هنا ممثلون كثيرون نظرا للنكسات في العمل الدولي من أجل نزع السلاح النووي وإنهاء سباق التسلح. ونناشد المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المعنية بشكل مباشر، أن تبذل الجهود اللازمة للإنهاء الحاسم لانتشار الأسلحة النووية وللتهديد الذي تشكله.

وظاهرة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها تسبب لبلادي شاغلا كبيرا، ولذلك أود أن أخصص بقية ملاحظاتي لهذه القضية.

كما نلاحظ من النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء الذي شكله الأمين العام عام ١٩٩٦، هناك ثلاثة أسباب رئيسية لتكديس ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. أولا، ترفض الدول - الموردة والمتلقية - أن تحد من إنتاج هذه الأسلحة أو نقلها أو حيازتها إلى الكميات اللازمة لضمان دفاعها الوطني والجماعي عن نفسها، وأمنها الداخلي. وثانيا، لا تستطيع الدول - الموردة أو المتلقية - أن تمارس رقابة فعالة تسمح لها بمنع حيازة هذه الأسلحة أو نقلها أو تداولها أو السماح لها بالعبور. وثالثا، تستعمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في الصراعات المسلحة أو في الأنشطة الإجرامية، مثل الاتجار غير المشروع بالأسلحة أو بالمخدرات، أو في أنشطة أخرى تتنافى مع القانون المحلي والقانون الدولي.

وكما نرى، فإن السبب في تفاقم هذه الظاهرة هو عدم وجود معايير معترف بها دوليا تهدف إلى الحد من تكديس ونقل هذه الأسلحة.

وبالنسبة للدول الأفريقية بصفة خاصة، وهي للأسف دول تواجهها حروب وأزمات من جميع الأشكال، تكمن مسألة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في صلب أولوياتنا، كما لاحظ الأمين العام في تقريره (A/52/871) عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، وفي تقريره المرحلي ذي الصلة (S/1999/1008). وبالتالي، تشارك توغو بنشاط في جميع المبادرات الإقليمية لكبح هذه الآفة عن طريق جملة أمور منها الوقف الاختياري لاستيراد وتصدير وتصنيع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا، الذي تم التوقيع عليه في أبوجا، نيجيريا، في ٣١ تشرين

الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبرنامج التنسيق والمساعدة من أجل الأمن والتنمية المنبثق عنه.

وعلى الصعيد الوطني، أنشأت حكومة توغو لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة وحيازتها بشكل غير مشروع. ومع ذلك، يبدو أن العمل الدولي المتضافر هو السبيل الوحيد للتوصل إلى حل دائم للمشكلة. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بمبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى كبح هذه الظاهرة وإحباطها، ويحدوه وطيد الأمل في أن يمكّن المؤتمر الدولي الذي قررت الجمعية العامة، في قرارها ٧٧/٥٣ هاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عقده في جنيف عام ٢٠٠١، من الاهتداء إلى حلول فعالة لها.

ومن الملائم هنا أن يؤكد وفدي على أهمية الدور الذي تؤديه مؤسسات مثل مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلم ونزع السلاح، في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا. وفيما يتعلق بالمركز الإقليمي للسلم ونزع السلاح في أفريقيا بوجه خاص، الذي يقع مقره في بلدي، أشار الأمين العام، وعن صواب، في تقريره (A/54/332) عن المركز، إلى الدور الهام الذي اضطلع به في وضع تدابير إقليمية لبناء الثقة، تعزيزا للاستقرار والأمن على الصعيد الاجتماعي - السياسي في البلدان الأفريقية.

وآراء الأمين العام تتسق والقرار الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماع القمة الخامس والثلاثين المعقود في الجزائر في تموز/يوليه، والذي أكد من جديد على الحاجة إلى إقامة علاقات تعاون وثيقة بين المركز الإقليمي وآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع المنازعات وإدارتها وحلها، والمنظمات الإقليمية التي تعمل في مجالات السلام والأمن والتنمية.

ومنذ أن شرع المركز الإقليمي في تنشيط نفسه بعد تعيين مدير له، انخرط في عدد من الأنشطة منها حلقة العمل التي عقدت في لومي في الفترة من ٢ إلى ٤ آب/أغسطس ١٩٩٩، بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وقد أتاحت حلقة العمل هذه لممثلين من أكثر من ٢٥ بلدا أفريقيا فرصة للتعرف على طرق عملية لوقف تدفق الأسلحة الصغيرة في أفريقيا، واقتراح استراتيجيات لجمعها وتدميرها. وتلك المبادرة، بالتأكيد، ينبغي تجديدها إذا كانت الموارد المالية تسمح بذلك.

وكما ذكرنا من قبل، فإن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، لها دور أساسي تضطلع به في السياق الحالي، فيما يتعلق بصون وتعزيز السلام على الصعيد دون الإقليمي. ومع ذلك، فإن وضعها المالي حرج للأسف الشديد. لذا، من المستصوب أن يقرر المجتمع الدولي تزويدها بالدعم السوقي والمالي الكافي حتى تتمكن من الوفاء برسالتها على أكمل وجه.

وبلدي، الذي ما زال على تمسكه الشديد بمفهوم نزع السلاح الجزئي، يود أن يغتنم هذه الفرصة لتوجيه انتباه المجتمع الدولي مرة أخرى إلى النتائج المدمرة التي تترتب على انتشار الأسلحة الصغيرة، وبالذات في البلدان النامية حيث تتسبب في التحريض على الصراع. ومما لا شك فيه أن حل هذه المشكلة سيمكننا من أن نضمن للشعوب في كل أنحاء العالم بيئة آمنة ومؤاتية للتنمية المستدامة.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أتقدم إليكم بالتهنئة على توليكم رئاسة هذه اللجنة الهامة. كما أود أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وأنا واثق من أن مداولاتنا، بفضل خبرتكم الواسعة وتوجيهاتكم القيِّمة، ستتوج بالنجاح، وأن أعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة ستسفر عن نتائج إيجابية لصالح السلام والأمن الدوليين.

لقد تم تأسيس الأمم المتحدة منذ حوالي ٥٤ سنة كمنظمة تسعى لتخليص البشرية من الدمار وويلات الحروب، من أجل بناء عالم جديد يقوم على أساس السلام ومبادئ العدالة والقانون الدولي. وقد أكدت الجمعية العامة منذ البداية في قرارها ٤١ (د - ١)، الدور المركزي لنزع السلاح في تحقيق السلام والأمن. ولكن ما نشاهده اليوم هو عكس ما كان يريده الآباء المؤسسون للمنظمة العالمية. فإن نهاية هذا القرن تشهد اشتداد سباق التسلح، وانفجار منازعات قديمة بعنف دموي، سواء كانت منازعات دينية أو عرقية أو قومية أو قبلية. وبدلا من تحقيق السلام والازدهار والتنمية في العالم، ظهرت هذه المنازعات التي لم يعرف المجتمع الدولي شبيها لها منذ مدة طويلة، نتيجة لشراسة التنافس على مناطق النفوذ والهيمنة، ولبروز دور جديد لمافيا السلاح والشركات العملاقة ذات المصالح الاقتصادية المتشابكة، والتي لا هم لها سوى زرع بذور عدم الاستقرار وشن الحروب من أجل خدمة مصالحها، وتغذية شهيتها الجشعة في الحصول على المواد الخام الرخيصة وبيع منتجاتها من الأسلحة الفتاكة. ولقد وصف السيد دانابالا، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع

السلاح هذه الظاهرة بعولمة الصناعات العسكرية التي تجعل من الصعب على الحكومات التحكم في تدفق الأسلحة حيث تتناقض المصالح الخاصة لشركات إنتاج الأسلحة مع التزامات الدول الأعضاء تجاه السلام والأمن الدوليين.

إن سباق التسلح يتزايد في العالم على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تدل آخر الإحصاءات على أن النفقات العسكرية تتضاعف، وأن مبيعات السلاح في العام الماضي وحده بلغت أكثر من ٢١ مليار دولار، وبلغت حصت مشتريات الدول النامية منها حوالي ٧٠ في المائة خلال هذا العقد. وهذا يتم بالطبع على حساب عملية التنمية، ويؤدي إلى إشعال الحروب الأهلية وإطالة أمدها، وإعاقة امكانيات التنمية المستدامة.

وقد استمرت هيمنة الدول الكبرى على أكثر من ٨٠ في المائة من مبيعات الأسلحة. ويلاحظ في نفس الوقت أن بعض هذه الدول الكبرى التي لديها ترسانات كبيرة من الأسلحة الفتاكة النووية والتقليدية، بدلا من تخفيض هذا المخزون وتقديم الضمانات الفعالة للدول غير النووية ضد مختلف التهديدات، نجدها تضاعف من ميزانياتها العسكرية من أجل تنفيذ سياسة الهيمنة والتدخل وإرهاب الشعوب الضعيفة. وتواصل في نفس الوقت إنتاج الأسلحة المتنوعة وبيعها للدول الصغيرة مما أدى إلى نشوب سباق للتسلح وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة قيام بعض هذه الدول بتخصيص جزء كبير من مواردها للإنفاق العسكري للدفاع عن نفسها بدلا من استخدامها من أجل تقدم ورفاهية شعوبها.

إن هناك دولة عظمى تطالب الدول الأخرى بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار والتوقف عن إجراء التجارب النووية، ولكنها في نفس الوقت تمتنع عن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتغض الطرف عن دولة أخرى تقوم بهذه التجارب، وتقدم لها المساعدة، وتحاول في نفس الوقت بكل الوسائل منع الدول الأخرى من اقتناء مثل هذه الأسلحة، أو حتى مجرد امتلاك أسلحة تقليدية للدفاع عن نفسها لمواجهة الأخطار والتحديات التي تتعرض لها.

إننا إذا أردنا العمل من أجل عالم أفضل وآمن وقائم على أساس السلام والعدالة فعلينا تجنب الانتقائية في التسلح وتطويره والتشجيع على تملكه أو إنتاجه.

إن ما يبعث على القلق العميق، هو أنه بالرغم من انتهاء الحرب الباردة، ظلت مخاطر الحرب النووية الفجائية تخيم على العالم، خاصة إذا علمنا أنه يوجد في العالم الآن ما يتراوح ما بين ٠٠٠ ٣٠ إلى ٠٠٠ ٤٠ قنبلة نووية، سدسها تقريبا مركب في صواريخ جاهزة للإطلاق في ثوان. وبالرغم من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين الدول النووية الكبرى لتفادي مثل هذه المخاطر فإن الأحداث التي وقعت منذ عدة أشهر اثناء غارات منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على كوسوفو ويوغوسلافيا، تثبت، من الناحية النظرية، إمكان وقوع مثل هذه الأحداث المرعبة.

ومما يزيد من تفاقم أخطار الأسلحة النووية سباق التسلح الذي يبدو أنه بدأ في الفضاء الخارجي أيضا. وبالرغم من مضي ١٣ عاما على حادث تشيرنوبل الرهيب، الذي سبب الرعب في العالم أجمع نتيجة لتسرب الإشعاعات الذرية، فإن تكرار مثل هذه الحوادث الخطيرة بين الحين والآخر، وآخرها ما وقع منذ عدة أيام في الشرق الأقصى، يدعو إلى القلق نظرا للأخطار المرعبة التي يمكن أن يسببها تسرب هذه الإشعاعات على الإنسان والحيوان والنبات، بالرغم من كل إجراءات السلامة، لأن استعمال الطاقة النووية لا يتحمل أية أخطاء سواء من حيث التشغيل أو من حيث التصميم. كما أن مشكلة النفايات النووية المتراكمة التي لم يجد لها العلماء حلا جذريا تثير القلق لأن دفنها في المحيطات أو البحار أو الصحاري يسبب أخطارا مستقبلية ليس في المجال البيئي فقط، بل على حياة البشر.

إننا نتطلع إلى انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٠٠ وبخاصة في تحقيق الأهداف المرجوة. إلا أننا نود أن نؤكد أن إيجاد الحلول السلمية الدائمة والعادلة للمشاكل الدولية هو السبيل الوحيد لمنع انتشار الأسلحة النووية. وإن أفضل حل هو نزع السلاح النووي وإزالته ضمن إطار زمني محدد إذا أردنا ضمان استمرار بقاء البشرية في هذا الكوكب.

إن ليبيا تؤيد بقوة جهود المجتمع الدولي من أجل إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية في العديد من المناطق في العالم باعتبار أن ذلك يعتبر خطوة لتعزيز تنفيذ معاهدة عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. ولأن ذلك يعتبر أيضا وسيلة فعالة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن بلادي وقعت على معاهدة بليندابا، مع شقيقاتها الدول الأفريقية الأخرى، لإنشاء منطقة خالية

من الأسلحة النووية في أفريقيا. ولا شك أن المعاهدات الأخرى الموقعة في هذا المجال والتي جعلت من كامل نصف الكرة الجنوبي خاليا من السلاح النووي كانت مساهمة هامة من أجل بلوغ الهدف المنشود وهو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي في هذا الخصوص، أن يبذل المجتمع الدولي المزيد من الجهود لجعل المنطقة العربية وجنوب آسيا منطقتين خاليتين من هذا السلاح المدمر.

إن المنطقة العربية تقع الآن تحت تهديد السلاح النووي الذي تمتلكه تل أبيب. وقد أكدت التقارير الصادرة مؤخرا أن تل أبيب تحتل المركز السادس في العالم لامتلاكها من ٣٠٠ إلى ٥٠٠ كيلوغرام من البلوتنيوم المستخدم لأغراض عسكرية. وهذه الكمية قادرة على إنتاج أكثر من ٢٥٠ قنبلة نووية.

إن منطقة الشرق الأدنى تشهد الآن حالة خلل واضحة وخطيرة وتفاوتا كبيرا بسبب انضمام جميع الدول العربية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامها بأحكام هذه المعاهدة، وعدم انضمام تل أبيب في المقابل إليها، ورفضها التوقيع عليها، ورفضها أيضا رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية على مفاعلاتها ومنشآتها النووية، ورفضها نداءات المجتمع الدولي منذ ربع قرن بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، واستمرار تل أبيب في دفن النفايات النووية في المناطق العربية المحتلة، وكذلك استمرارها في برنامج تطوير مختلف أسلحة الدمار الشامل الأخرى سواء كانت بيولوجية أو كيميائية تحت ستار من الصمت من جانب العالم بسبب ازدواجية المعايير التي تطبقها الدول الكبرى. وخير دليل على ذلك حادث طائرة العال في مطار أمستردام، وهو معروف للجميع.

إن هذه الأسلحة الفتاكة التي تمتلكها تل أبيب، تشكل خطرا دائما يهدد شعوب المنطقة وشعوب المناطق المجاورة. وما لم يتم التخلص من هذه الأسلحة المدمرة في أسرع وقت ممكن، فإن جهود المجتمع الدولي لمنع الانتشار سيكون مصيرها للأسف الفشل التام.

إننا نعارض الاتجار غير المشروع بالأسلحة وخاصة الصغيرة منها ونطالب بضرورة إزالة المتكدس منها باعتباره يزيد من تفاقم الصراعات ويشكل تهديدا للسلام والأمن. ونطالب بإيجاد تعاون وتنسيق دوليين للحد من ذلك، وخاصة في مناطق النزاعات. ونرحب بعقد مؤتمر دولي لمناقشة كافة أوجه هذه المشكلة، واتخاذ تدابير إقليمية ودولية فعالة في هذا الخصوص.

وبالإضافة إلى اهتمام المجتمع الدولي بمشاكل الأسلحة الصغيرة والمخاطر التي تنتج عنها، والحروب والنزاعات الإقليمية التي تغذيها في أنحاء العالم، حظيت مشكلة الألغام ومخاطرها ونتائجها الوخيمة بالأولوية التي تستحقها من قبل المجتمع الدولي. إن إبرام اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، ودخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، يعتبر خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح.

إلا أن هذه المعاهدة أغفلت أنواع وأغراض الألغام الأخرى، فضلا عن إغفال تحديد المسؤولية القانونية للدول الاستعمارية والدول المتحاربة التي زرعت الألغام في أراضي الدول الأخرى. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية والإقليمية مبدأ مسؤولية هذه الدول وضرورة قيامها بدور رئيسي في هذا الصدد، بما في ذلك، دفع التعويضات للضحايا وتقديم المساعدة لإعداد برامج شاملة في هذا المجال، ولكن ذلك كله ظل حبرا على ورق.

إن بلادي عانت ولا تزال تعاني من مشكلة الألغام التي زرعتها قوات الدول المتحاربة في أراضيها في الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن الأراضي الليبية كانت كأراضي المناطق المجاورة، مسرحا لمعارك شرسة للقوات المتحاربة بين الحلفاء والمحور، وكانت مناطق كر وفر، حيث زرعت الملايين من الألغام، مما أدى إلى تحويل أراضينا إلى حقول للقتل، حيث قُتل المئات من الليبيين وأصيب آلاف آخرون بعاهات مستدامة.

ولقد تعطلت نتيجة لذلك عمليات التنمية في المناطق المزروعة بالألغام، وتعطلت عملية استصلاح الأراضي الزراعية واستغلال الموارد الطبيعية والتنقيب عن النفط ومكافحة التصحر، والسبب في ذلك يرجع إلى افتقاد السلطات الليبية إلى الخرائط والمعلومات التي تحدد مواقع هذه الألغام. وقد تم مؤخرا التوصل إلى اتفاق بين ليبيا وإيطاليا، تعهدت بموجبه إيطاليا بالمساعدة في إزالة الألغام وإنشاء مركز طبي لتركيب الأطراف الصناعية وإنشاء صندوق اجتماعي لمساعدة عائلات المعاقين والمتضررين. ونحن نأمل أن تحذو الدول المتحاربة الأخرى حذو إيطاليا للمساعدة في التخلص من هذه المشكلة. كما نأمل أن تساهم الدول الأخرى التي أنتجت الألغام الأرضية

واستخدمتها في تدخلاتها المسلحة في بلدان أخرى بسخاء في برامج الأمم المتحدة وأن تدعم الجهود الدولية لمساعدة الدول المتضررة.

إن ليبيا هي من بين الدول التي تقع على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، وتعتبر من ضمن الدول التي تمتلك أطول الشواطئ عليه. ولذلك، فإنها تؤمن بأهمية تحويل هذا البحر إلى منطقة سلام وأمن وتعاون لجميع الدول المطلة عليه، وإبعاده عن التوتر وجعله خاليا من أسلحة الدمار الشامل ومن القواعد العسكرية والأساطيل الأجنبية، حتى يمكن للشعوب المطلة عليه أن تستمتع بالطمأنينة وأن تنعم بالاستقرار والازدهار وبالسلام مع العدالة، لأنه من دون عدالة لا يمكن تحقيق السلام.

وفي الختام، يود وفدي أن يشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام السيد جايانثا دانابالا، الذي نتمنى له ولزملائه المزيد من التوفيق والنجاح في مهمته، ونؤكد له تعاوننا التام معه في أنشطته المختلفة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة. كما لا يفوتني أن أشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال وخاصة قيامها بتنوير الرأي العام العالمي حول مخاطر التسلح النووي. غير أننا نود أن نسجل أن بعضها لا يتوخى الموضوعية، ويطبق معايير مزدوجة عندما يتعلق الأمر بإنتاج أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأدنى.

السيد بيفيرو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): يتوجه وفد فنزويلا إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ويسرنا أن نرى ممثلا لأحد بلدان أمريكا اللاتينية يتولى مثل هذه المسؤولية الهامة في هذا الوقت. ونحن مقتنعون بأن خبرتكم الشخصية ومهاراتكم المهنية ضمانة لاضطلاع اللجنة بنجاح في أداء المهام الدقيقة والمعقدة التي أنيطت بها. وأود كذلك أن أعرب عن امتناننا للسفير أندريه ميرنييه، الذي ترأس باقتدار اللجنة الأولى في العام الماضي. ونتوجه بالتهنئة أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين ونشكر وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السفير جايانثا دانابالا، على البيان الذي ألقاه عند مستهل المناقشة العامة.

إن عمل اللجنة الأولى يجري عند منعطف دولي غير مؤات، إذ يبدو أن الحالة السائدة هي انعدام اليقين وتضاؤل إمكانية التنبؤ بوقوع الأحداث - لقد اتسمت السنوات الأولى من هذا العقد بالتوصل إلى اتفاقات هامة في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ولكننا نلاحظ اليوم بقلق شديد أن هذا الاتجاه بدأ ينتكس. ويبدو أن عملية نزع السلاح تمر بأزمة ناجمة عن الجمود وفقدان الدينامية في مواصلة الجهود في هذا المجال.

وتشعر فنزويلا بالأسف على وجه الخصوص لأن مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، لم يتمكن للسنة الثالثة على التوالي من التوصل إلى اتفاق على برنامج للعمل. وهذا المأزق الذي شهدناه عندما ترأسنا مؤتمر نزع السلاح في شباط/فبراير، مسألة تثير قلقا خاصا لدينا.

وبالرغم من ذلك، فإننا مقتنعون بأننا يمكن لنا، من خلال التعاون والحوار واحترام معايير ومبادئ القانون الدولي، أن نتوصل إلى صيغ لتوافق الآراء تتيح لنا إعادة تنشيط الدبلوماسية المتعددة الأطراف بنهج متكامل في مختلف الإجراءات التي ينبغي تنفيذها على المستويات الثنائية والجماعية والمتعددة الأطراف. وإن مبادرة البلدان الرامية إلى النهوض بجدول أعمال جديد لنزع السلاح النووي تنطوي على أهمية كبيرة، وإننا نؤيدها تأييدا تاما.

وترى فنزويلا أن إزالة الأسلحة النووية لا تزال ضرورة لا محيد عنها. وتعتبر إنشاء لجنة مخصصة تُعنى بنزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح هدفا له أولويته. واقتراح إنشاء لجنة مخصصة بولاية محددة بتبادل المعلومات لن يسهم بأية طريقة من الطرق في تعزيز مؤتمر نزع السلاح. بل إن ذلك على العكس من شأنه أن يقلل من مبرر وجود هذا المحفل التفاوضي وطابعه الخاص.

ومن هذا المنظور، يود وفدي أن يُعرب عن قلقه لأن معاهدة ستارت الثانية لم تدخل بعد حيز النفاذ. وإننا ندعو الطرفين إلى مضاعفة جهودهما من أجل الامتثال لهذا الهدف وأن يبدآ المحادثات بشأن اتفاق ستارت الثالث في أقرب وقت ممكن. ومن الواضح أن هذه التدابير قد تعزز الشبكة الدولية لمعايير ومبادئ نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

في سياق عدم الانتشار، تتشاطر فنزويلا القلق بأن المجتمع الدولي ينبغي أن يوحد جهوده من أجل التفاوض بشأن اتفاق دولي يتعلق بحظر المواد الانشطارية. والقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في العام الماضي بشأن إنشاء لجنة مخصصة تعنى بهذه المسألة يمثل عنصرا هاما في استراتيجية تعزيز عدم الانتشار. ونعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن ينشئ من جديد هذه اللجنة في العام القادم، وينبغي لأعضائها أن يعملوا معا بسرعة من أجل تحقيق هدف قد يترتب عليه في الوقت نفسه أثر إيجابي بالنسبة لنزع السلاح النووي.

وتعتبر فنزويلا أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم يمثل، في إطار عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، تدبيرا إيجابيا سيسهم في تعزيز السلم والاستقرار الدوليين. ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى إنشاء هذه المناطق على أساس اتفاقات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية. وقد تشجعنا من اعتماد هيئة نزع السلاح في هذه السنة طائفة من المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها بلدان آسيا الوسطى. ونأمل أن تتخذ مبادرات مشابهة في المستقبل القريب جدا في مناطق أخرى من العالم.

في نيسان/أبريل من هذه السنة أودعت فنزويلا لدى الأمين العام صك المصادقة على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، فاكتملت بذلك الإجراءات اللازمة لدخول هذا الصك القانوني حيز النفاذ في ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة. وفي محاولة للتوفيق بين الشواغل الأمنية المشروعة والاحتياجات الإنسانية، تعرب فنزويلا مجددا عن التزامها بقضية نزع السلاح وبالقانون الإنساني الدولي. ومشاركة بلدي في أنشطة إزالة الألغام في أمريكا الوسطى تدل على التزام الحكومة الفنزويلية بالقضاء على هذه الأسلحة التي تسبب معاناة هائلة للسكان المدنيين.

رغم أن القضاء على الأسلحة النووية يظل يمثل هدفا رئيسيا، فإن تفاقم الصراعات الداخلية في مناطق متعددة يتسبب في قلق المجتمع الدولي نظرا لأثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة وانتشارها المنفلت على حالات الصراع تلك. وكما أعلن الأمين العام للجنة الأولى في السنة الماضية، فإن الحاجة إلى استراتيجيات للتصدي لهذه الحالة أدت إلى إدراج مشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة في قائمة أولويات جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف.

وتؤيد فنزويلا عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في موعد لا يتجاوز سنة ٢٠٠٠١. ونأمل أن يسفر انعقاد ذلك المؤتمر عن اعتماد تدابير تعاونية لمواجهة هذه المشكلة التي لا يمكن أن تستهين بصلتها بالأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة.

لقد تم التوصل إلى اتفاقات هامة على الصعيد الإقليمي، مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة، والمبادرات التي اتخذتها بعض الدول الأفريقية والاتحاد الأوروبي. ونأمل أن تتوصل الدول في المؤتمر إلى اتفاق بشأن مسؤولية البلدان المنتجة، والبلدان المتلقية، وبلدان العبور. وتقر فنزويلا بأهمية عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة في صياغة التوصيات.

وفيما يتعلق بموضوع آخر، تؤيد فنزويلا مبادرة بيرو المتعلقة بتعزيز المركز الإقليمي للسلم، الموجود في ليما. ونحن نعتقد أن المركز ينبغي أن يتلقى الموارد اللازمة ليتسنى له العمل بفعالية.

إن تعقيد التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في مجالي السلم والأمن الدوليين على أعتاب القرن الجديد يتضح في عدم مقدرة اللجنة التحضيرية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وضع توصيات مضمونية للمؤتمر، كما يتضح في الطريق المسدود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح، والصعوبات أمام الدخول العاجل إلى حيز النفاذ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وما نحتاج إليه للخروج من هذا الطريق المسدود هو اتخاذ نهج تعاوني. وفي هذا السياق، أصبح دور الأمم المتحدة، بآلياتها لنزع السلاح، أكثر أهمية بالنظر إلى سلطة المنظمة ومشروعيتها اللتين لا يدانيهما الشك.

ونحن على يقين من أن اللجنة الأولى، تحت قيادتكم، السيد الرئيس، ستتمكن بالتأكيد من الاضطلاع بمهامها وتحقيق توافق الآراء اللازم بغية إحراز التقدم. ونحن على

يقين أيضا من أن بوسعنا التقدم في الوجهة الصحيحة، إذا توافرت الروح البناءة والمرونة.

السيدة مولاروني (سان مارينو) (تكلمت بالاسبانية): أود أولا أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة على انتخابكم لمنصب الرئاسة. ونحن نعلم قدرتكم ونثق في أننا سننجح في أعمالنا في هذه السنة.

(تكلمت بالانكليزية)

وأود أن أتقدم بالشكر للرئيس المنتهية ولايته على العمل الممتاز الذي أنجزه خلال سنة بالغة الصعوبة في اللجنة الأولى.

سأطرح بإيجاز موقف بلدي بشأن بعض القضايا التي ستنظرها اللجنة في هذه السنة.

الوقت الذي لم يعد بإمكاننا فيه أن نقبل شكوى الدول من التكاليف الباهظة لتحويل صناعات الأسلحة قد حان. فقد رأينا مبالغ طائلة من المال تنفق على شراء أسلحة جديدة. وثبت بالحسابات أن الأرصدة التي تخصص للميزانيات العسكرية يمكن أن تحل العديد من المشاكل إذا استخدمت من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وجملة المبيعات العالمية من الأسلحة التقليدية الرئيسية لا تزال تربو على ٢٠ بليون دولار، والنفقات العسكرية الأفريقية وصلت مبلغا هائلا هو ٧٦٠ بليون دولار، وفي عام ١٩٩٨ سادت الدول العظمى الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن سوق السلاح العالمي. وقد بلغ نصيبها ٨٣ في المائة من الصادرات العالمية من الأسلحة التقليدية الرئيسية. وأنا ضعيفة جدا في الرياضيات، ولكن يبدو لي أن هذه الأنشطة تنطوي على قدر لا يستهان به من تدفق رأس المال.

ومن الناحية الأخرى، انحدرت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أدنى مستوى لها في نصف قرن. والعلاقة بين التنمية ونزع السلاح واضحة وضوح الشمس. وقد ظللنا نتكلم فترة أطول مما ينبغي، وقد أزف وقت العمل.

إن مخزون العالم من الأسلحة الصغيرة يبلغ ٥٠٠ مليون قطعة، وهو ينمو باطراد، حيث أن زهاء ٧٠ بلدا تواصل تصنيع هذه الأسلحة على نطاق صناعي. وبين عامي ١٩٤٥ و ١٩٩٠ فقط، صنعت ١٠٠ مليون بندقية هجومية. وهذه الحالة تثير الفزع بوضوح.

في السياق الواسع للأسلحة الصغيرة، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٧٧/٥٣ هاء، أن تعقد مؤتمرا عالميا معنيا بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠١، وأن تطور وتعزز الجهود الدولية الرامية إلى منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومحاربته والقضاء عليه من جميع جوانبه. ونحن نؤيد ذلك القرار، أملا في أن يساعد المؤتمر في التصدي لمسائل مساعدة التدابير الوطنية والمحلية التي تتخذ من أجل جمع الأسلحة والحد منها والتخلص منها و/أو تدميرها، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وفي تقديم المساعدة لبرامج تثقيف وتوعية الجمهور.

ما فتئت سان مارينو منذ فترة طويلة جدا تساهم، على نطاق صغير بالطبع، في مشاريع تحسين الوعي الاجتماعي بالأسلحة والألغام الأرضية في مختلف مناطق العالم المتضررة من مشكلة الأسلحة الصغيرة، وهي تشعر بقلق بالغ إزاء هذا الموضوع. وفي هذا السياق، كنا من بين أوائل البلدان التي صادقت على اتفاقية أوتاوا وقد شعرنا بارتياح بالغ لدخولها حيز النفاذ في شهر آذار/مارس الماضي. ونحن نأمل صادقين أن تلقى عملية إزالة الألغام في وقت قريب ما تستحقه بشدة من أرصدة واهتمام.

وتؤمن سان مارينو، كما أعلنا في مناسبات عديدة، بما في ذلك مؤخرا في الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن أفريقيا، أن مشكلة تجارة الأسلحة غير المشروعة اتخذت أبعادا مفزعة ويجب أن تشكل إحدى أولويات الأمم المتحدة. وكانت سان مارينو من بين البلدان القليلة التي استجابت لأول طلب تقدم به الأمين العام عملا بالقرار ٣٨/٥٢ ياء، الذي يدعو جميع البلدان إلى توفير معلومات تتسم بالشفافية للأمين العام بغية الإسهام في تحديد الحالة في مناطق شتى من العالم وتمكين الأمم المتحدة من وضع البرامج الرامية إلى تسوية الحالات المختلفة.

إننا نعلم أن بعض البلدان لديها أنظمة غير كافية لا تستطيع السيطرة على مخزونات الأسلحة ونقلها، وأن عدم توفر تبادل المعلومات والتعاون على المستويات الوطني والإقليمي والدولي لا يزال كبيرا. وعلينا أن نتغلب على هذه المعوقات، ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تفعل أفضل مما تفعله البلدان بمفردها.

تهتم سان مارينو اهتماما بالغا بعمل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وتؤيده، مركزة على دعم مبادرات السلام؛ والحد من الأسلحة ونزع السلاح؛ والمعلومات، والبحوث والنشر بشأن أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وشمال شرقي آسيا، وجنوب آسيا ووسط آسيا. ونحن نأسف لأن مراكز نزع السلاح الإقليمية لا تزال دون مدراء منذ وقت طويل، ولكننا مسرورون لأن الأمين العام عين مؤخرا مدراء جددا. والمدراء المنتخبون حديثا يحاولون جمع الأموال للنهوض بالمشاريع في مناطق عمل كل منهم، ولكنهم مهددون باستمرار بنقص الموارد الكافية. ونحن نناشد جميع البلدان أن تدعم أنشطة المراكز، ويجب أن نتذكر أن المستوى الإقليمي بالغ الأهمية. فالمناطق الصغيرة من الأسهل إدارتها ورصدها وتنظيمها.

ونعتبر إنشاء قاعدة بيانات أفريقية متعلقة بالأسلحة في شهر حزيران/يونيه الماضي مبادرة جيدة جدا، لكننا نود أن نرى قاعدة بيانات أخرى متعلقة بالأسلحة يتم تشغيلها في أنحاء العالم وتستحدث بطريقة منتظمة بفضل تعاون جميع البلدان.

في القرار ٨٢/٥٣ المؤرخ ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ دعت الجمعية جميع الدول في منطقة البحر المتوسط إلى الالتزام بجميع الصكوك القانونية المتفاوض بشأنها على مستوى تعدد الأطراف والمتصلة بمجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا من شأنه أن يهيئ الظروف لتدابير بناء الثقة بين البلدان، فيعزز الشفافية بشأن المسائل العسكرية والإبلاغ عن النفقات العسكرية وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية؛ وأن يقوي التعاون في مكافحة الإرهاب وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بطريقة غير مشروعة؛ ويحسن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ويسر سان مارينو غاية السرور أن الاتحاد الأوروبي، جنبا لجنب مع منظمات أوروبية أخرى، مصمم على النهوض بالأمن والتعاون في منطقة البحر المتوسط. ونحن نشعر بارتياح عظيم للطريقة التي تسير بها الأمور. والاجتماع المخصص لوزراء الخارجية الذي عقد في باليرمو في حزيران/يونيه ١٩٩٨، والمؤتمر الوزاري الثالث لدول البحر المتوسط الأوروبية، الذي عقد في شتوتغارت في نيسان/أبريل ١٩٩٩ بيّنا أن الشراكة قد طورت وتعززت، وأنها ممكنة ليس فقط في مجال الأمن، وإنما أيضا على مستوى التنمية والتعاون الاقتصاديين والاجتماعيين وعلى مستوى تطوير حكم القانون، لتحقيق تفهم أكبر بين الثقافات.

ومن دواعي الشرف والسرور لي أن أعلن في هذا المحفل أن سان مارينو بدأت في برلمانها عملية ستسفر قريبا عن تصديقها على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن ندعو البلدان الأخرى إلى الانضمام إلينا.

إن جمهوريتنا ملتزمة التزاما عميقا بتحقيق نزع السلاح النووي التام. وفي كل مرة استخدم فيها سلاح نووي شهدنا جميعا النتائج المدمرة الخطيرة. والقرار الأول - القرار ١ (د - ١) الذي نادى

"بتصفية الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الكبرى الأخرى المصممة للدمار الشامل من بين الأسلحة الوطنية"

اعتمدته الجمعية العامة في سنة ١٩٤٦. والمفروض الآن أن نكون جميعا قد أدركنا أنه بعد أي انفجار نووي، ليس هناك منتصر ولا دولة أقوى، ولا ما يدعو إلى الاحتفال. ومن دواعي الاستغراب أنه في نهاية الألفية التي خبرنا خلالها بطرق عديدة، للأسف، ذلك الدمار، لا نزال نناقش ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي لنا أن نقضي على الترسانات النووية، أو الأغرب، ما إذا كان ينبغي لنا أن نحتفظ ببعضها لحفظ الأمن العالمي. هل لأن سان مارينو لم تكن لها قط أطماع نووية يصعب علينا أن نفهم موقف بعض زملائنا من الدول الأعضاء؟ إننا ندرك أن نفقات نزع السلاح باهظة بدرجة مرهقة، وندرك أيضا أن مبالغ كبيرة تنفق على اقتناء الأسلحة أو صيانتها يمكن أن تستخدم بدلا من ذلك في القضاء عليها.

إنني لا أنكر أنه ينبغي على الجميع القيام بدور في نزع السلاح النووي. فالدول النووية، أو الدول ذات القدرة على صنع أسلحة نووية، ينبغي أن تخفض ترساناتها، تمهيدا للقضاء عليها بصورة تامة. والدول المنتجة لمكونات أسلحة نووية ينبغي أن تحول إنتاجها. والدول الخالية من الأسلحة النووية ينبغي أن ترصد امتثال جميع البلدان للمعاهدات الدولية. وكما ذكرت مساعدة الأمين العام فريتشيت في حديث لها في فيينا في المؤتمر المعني بتيسير نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إننا نقف:

"عند مفترق طرق خطير بين نزع السلاح التدريجي وإحياء سباق التسلح".

وأود أن أضيف أن الأمر يتوقف علينا، ولا أحد سوانا لنجعل التاريخ يسير في الاتجاه الصحيح.

إن سان مارينو من بين البلدان التي وقعت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ونحن ننوي التصديق عليها بمجرد اكتمال إجراءاتنا الوطنية. ونأسف لأن لدينا الآن ٢١ تصديقا فقط من مجموع التصديقات الضرورية لنفاذ المعاهدة وعددها ٤٤ تصديقا. ونحن نتشاطر القلق الذي أعرب عنه وزير الخارجية الكندي، السيد اكسوورثي، الذي ذكر في مقال نشره مؤخرا:

"إن التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والامتثال التام لها سيكونان أصعب مما هو متوقع وسيتطلبان أكثر من مؤتمر يعقد سنويا".

وهو يقترح، أولا، إنشاء فريق يجتمع بين مؤتمرات المادة الرابعة عشرة لتيسير تبادل المعلومات بين الأعضاء، وحفز المناقشة، وتوفير التنسيق؛ وثانيا تمديد ولاية منصب الرئيس المعني بمؤتمر المادة ١٤ من المعاهدة إلى المؤتمر القادم لضمان الاتصال والتنسيق. ونعتقد أن هذه المقترحات يمكن أن تمثل طرقا فعالة لمساعدة العملية. وتأمل سان مارينو أيضا أن توقع جميع البلدان في القريب، وبخاصة تلك التي تمتلك قدرات نووية، على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار والتصديق عليهما بسرعة بالرغم من التطورات الأخيرة التي لا تبدو متفقة مع هذا التوقع.

في اجتماع مع الأمين العام يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في نيويورك، دعا وزراء خارجية الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار إلى أن تفعل هذا. ونحن نشعر بالارتياح لالتزامهم بمقتضى المادة السادسة ولرغبتهم في الإسهام في التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ٢٠٠٠.

إننا منذ أصبحنا عضوا كامل العضوية في الممم المتحدة، صوتنا دائما مؤيدين لمشاريع القرارات المنشئة لمناطق أو بلدان خالية من الأسلحة النووية على أساس اتفاقات يتوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، مثل معاهدات تلاتيلولكو، أو راروتونغا، أو بليندابا أو بانكوك أو معاهدة انتركتيكا، أو إعلان منغوليا دولة خالية من الأسلحة النووية. ولهذا السبب، سنؤيد مرة أخرى هذا العام أي مشروع قرار يكون هذا هدفه. وإعلان أي إقليم أو بلد خاليا من الأسلحة النووية سيكون، في رأينا، علامة على منتهى حسن النية - الثقة بمستقبل خال من الأسلحة النووية والثقة بجيران المنطقة أو البلد. إن المناطق أو البلدان الخالية من الأسلحة النووية أكثر أجزاء كوكبنا عافية، وهذا ينبغي أن يكون المعيار الذي تقاس به قوة أي أمة.

تتصل بمسألة المناطق أو البلدان الخالية من الأسلحة النووية مسألة التخلص من النفايات المشعة. وبلدي لا يزال يشعر بقلق بالغ بشأن القواعد البيئية في صياغة وتطبيق اتفاقات نزع السلاح. والقرار ٧٧/٥٣ جيم الذي اعتمد دون تصويت في العام الماضي، دليل على أن جميع البلدان تعترف بأهميته وعجالته. إلا أن تلك المشكلة لا تزال قائمة. ونحن نعتقد أن الحكومات ينبغي أن تقدم أو توسع نطاق برامج رصد وتنظيف المناطق المتضررة بالمخلفات المشعة أو الكيميائية وإعادة تأهيل مواقع التجارب العسكرية السابقة.

إن سان مارينو ملتزمة بشكل تقليدي وبفخر بالقرار المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها"، وسنؤيد أيضا مشروع قرار هذا العام، على أمل أن البلدان التي صوتت معارضة أو التي امتنعت عن التصويت في العام الماضي، ستنضم أخيرا إلى الغالبية الواسعة النطاق وتعترف بفائدة تلك المداولات.

إن "نزع السلاح" ليس اسما فحسب؛ إنه فعل أيضا. وهذا يعني إننا يجب أن نضعه موضع التنفيذ، لا أن نتركه مدونا في صفحات بياناتنا أو قراراتنا أو معاهداتنا التي لم تدخل حتى الآن حيز النفاذ.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بتهانئ وفد بلادي على انتخابكم الذي تستحقونه بجدارة، وأتعهد بالدعم والتعاون الكاملين من جانب وفد بلادي. ونقدم تهانئنا أيضا إلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم.

تبدأ اللجنة الأولى مداولاتها هذا العام في ظروف من الانشغال المتزايد حول إمكان تجدد سباق التسلح النووي

على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ومواصلة الاعتماد على الردع النووي والمذاهب النووية كأساس لكفالة الأمن على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي.

ورغم بعض التطورات الإيجابية التي أشار إليها بعض المتكلمين السابقين، ما زالت تطغى على جدول الأعمال الحالي لنزع السلاح والأمن الدولي تطورات تثير الانزعاج: الإبطاء والتوتر المتزايد إزاء دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ وتدابير لتطوير الدفاع بالقذائف التسيارية يمكن أن تقوض التوازن الاستراتيجي والاستقرار، فضلا عن تقويض عملية تخفيض الأسلحة النووية بشكل عام؛ وتزايد عدد الدول التي تطور القذائف أو تجربها؛ والإبطاء في التصديق على معاهدة ستارت الثانية، مما يؤخر السير صوب المفاوضات على ستارت الثالثة؛ واستمرار إخفاق مؤتمر نزع السلاح في إجراء مفاوضات ملموسة حول إبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وعدم التوصل إلى اتفاق بشأن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح.

ونرى أنه في مواجهة هذه التطورات السلبية، يتعين على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده الرامية إلى معالجة هذه المشاكل والتحديات بطريقة واقعية، وأن يحدد التدابير التي يمكن اتخاذها لعكس مسار هذه الاتجاهات السلبية. ولكي نفعل ذلك، قد ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا أين أخطأنا، وعما إذا كنا نستفيد إلى أقصى حد من آليات التفاوض الموجودة ومن النظم المعينة لتخفيض الأسلحة ونزع السلاح، وعما إذا كانت جهودنا وحسن نيتنا في المفاوضات يواكبها حسن النية في متابعتها؛ وعما إذا كانت الدول، التي تقع على عاتقها المسؤولية الأساسية - بموجب ميثاق الأمم المتحدة - في مجال صون السلم والأمن الدوليين، ترقى إلى توقعات الميثاق أو توقعاتنا؛ وغير ذلك. ومن شأن الإجابة على هذه الأسئلة، والأسئلة الأخرى ذات الصلة أن تكون مفيدة جدا في التصدي لهذه التحديات ولغيرها.

وتلتزم منغوليا التزاما صارما بنزع السلاح، وعدم الانتشار، وتدعيم السلم والأمن الدوليين. وقد تكلم رئيس وزراء بلادي باستفاضة، في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، عن موقف منغوليا وسياستها إزاء القضايا الملحة للأمن الدولي ونزع السلاح. وفضلا عن ذلك، فإن موقفنا الوطني إزاء هذه القضايا يظهر من ناحية في البيان الوزاري لحركة عدم الانحياز، الذي اعتمد في ٢٣ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك. ولهذا، أود اليوم ألا أتناول إلا القضايا الخمس التالية.

وأبدأ بمعاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية. بعد انتهاء الحرب الباردة اتفق المجتمع الدولي على أنه إذا كان لنا أن نخفض الأسلحة النووية ونقضي عليها، فمن الضروري مواصلة بذل الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي على النحو الذي نص عليه مقرر المبادئ والأهداف الذي اتخذه مؤتمر الاستعراض والتمديد للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٩٥. وفي هذا السياق نتناول مسألة معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية. فعندما وقع على هذه المعاهدة كل من الاتحاد السوفياتي آنذاك والولايات المتحدة، رحبت منغوليا بالمعاهدة، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى، بوصفها خطوة هامة في سبيل تدعيم التوازن الاستراتيجي والأمن الدولي، وبوصفها خطوة مؤاتية لتخفيض الأسلحة النووية. وأثبت الواقع أن المجتمع الدولي كان محقا.

ولا تزال منغوليا تعتقد أنه رغم أن معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية معاهدة ثنائية، إلا أن آثارها استراتيجية عالمية بعيدة المدى. وقد أبرز وزراء حركة عدم الانحياز بصفة محددة في بيانهم ما يلي:

> "إننا ... نشعر بالانشغال إزاء الآثار السلبية لتطوير ونشر المنظومات الدفاعية ضد القذائف المضادة للقذائف التسيارية، والسعي وراء تكنولوجيات عسكرية متقدمة يمكن نشرها في الفضاء الخارجي، الأمر الذي أسهم، ضمن جملة أمور، في تبديد مناخ دولي مشجع لتعزيز نزع السلاح وتدعيم الأمن الدولي."

وفي هذا الصدد، وجّه الوزراء نداء إلى الدول الأطراف في معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالامتثال التام لأحكامها. ومنغوليا تؤيد هذا النداء تأييدا تاما.

ثانيا، أنتقل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد مرت ثلاث سنوات منذ اعتمادها وفتح باب التوقيع عليها. ويبلغ عدد البلدان التي وقّعت عليها حتى الآن ١٥٥ بلدا، وقد صدق عليها ٥١ بلدا، من بينها ٢٦ بلدا تصديقاتها لازمة لدخول المعاهدة حيز النفاذ، ودولتان من الدول الحائزة للأسلحة النووية هما المملكة المتحدة

وفرنسا. وتدلل هذه الحقيقة وحدها على أن هذه المعاهدة تحظى بدعم واسع النطاق. وعندما اعتُمدت عام ١٩٩٦، كانت هناك توقعات كبيرة بالنسبة لدورها. والسنوات الثلاث التي مرت لا تؤكد إلا أهمية المعاهدة بالنسبة لعدم انتشار الأسلحة النووية، ولإعطاء زخم ضروري جدا لعملية نزع السلاح النووي، وبصفة عامة، لتدعيم السلم والأمن الدوليين. ومنغوليا كانت من أوائل الدول التي وقعت ثم صدقت على المعاهدة. وقدمت أيضا ثلاث محطات مراقبة لنظام المراقبة الدولية الذي سيقام في إطار المعاهدة. وبأخذ موقع منغوليا الاستراتيجي في الاعتبار، فإن محطات المراقبة الثلاث تعتبر ذات قيمة كبيرة.

ويعتقد وفد بلادي أنه يمكن، بل وينبغي لهذه المعاهدة أن تلعب دورا هاما على نحو استثنائي في عدم انتشار الأسلحة النووية. فأحكامها، التي تتضمن إقامة ٣٢١ محطة مراقبة، قيِّمة جدا بالنسبة لتعزيز الثقة وعدم الانتشار. وشدة الإبطاء في دخول المعاهدة حيز النفاذ لن تسفر إلا عن زيادة مخاطر التجارب النووية، وبالتالي الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. ومن المتوقع أن تعمل جميع الأطراف الموقعة على التصديق في أقرب وقت، وأن تحترم المعاهدة نصا وروحا إلى حين التصديق عليها.

والمؤتمر المعني بتيسير دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أصدر يوم الجمعة الماضي في فيينا إعلانا بتجديد عزم المشاركين فيه على العمل على التصديق العالمي على المعاهدة ودخولها حيز النفاذ في تاريخ مبكر. ومنغوليا، التي شاركت في المؤتمر، تعتقد أن هذا الإعلان يجب متابعته بتدابير عملية ملموسة. ويحدونا الأمل في أن تتمكن اللجنة أثناء هذه الدورة من تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة، وحول ما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به لكي يعزز دخول المعاهدة حيز النفاذ في تاريخ مبكر. ويجب أن يكون ذلك أحد مهامنا الأساسية. وتعتقد منغوليا أن تأخير دخول المعاهدة حيز النفاذ، وبخاصة موقف الدول الحائزة للأسلحة النووية، سيؤثر على المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وعلى نتائجه.

ثالثا، أنتقل إلى مسألة المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ترى منغوليا أن توطيد المناطق الموجودة وإنشاء مناطق جديدة في مختلف أنحاء العالم سيسهمان في تدعيم نظام عدم الانتشار الدولي، والاستقرار والأمن الإقليميين. وفي هذا الصدد، ترحب منغوليا بما قامت به هيئة نزع السلاح في دورتها الماضية من اعتماد للمبادئ والخطوط التوجيهية المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ونعتقد أن هذه المبادئ والخطوط التوجيهية ستكون مفيدة في إنشاء مناطق جديدة في المستقبل. وفي هذا الصدد، ترجو منغوليا أن تؤدي المفاوضات الجارية بين دول آسيا الوسطى، ومع الدول المعنية الأخرى، إلى إبرام معاهدة في وقت مبكر تنشئ منطقة خالية من الأسلحة النووية في هذه المنطقة الهامة.

وفي سياق موضوع المناطق الخالية من الأسلحة النووية، أود أن أشير إلى قرار السنة الماضية ٧٧/٥٣ دال، المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية". لقد حظي ذلك القرار بتأييد دولي واسع النطاق. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى البلدان التي أعربت عن تأييدها لسياسة منغوليا ومركزها، بما في ذلك وفدا إكوادور وسان مارينو. وفي هذا المقام أيضا، يود وفدي أن يشكر الاتحاد الروسي على إعرابه عن استعداده للنظر، مع بلدان أخرى، في مسألة توفير الضمانات الأمنية المناسبة لوضع منغوليا.

وكمتابعة لذلك القرار، تعمل منغوليا بنشاط على تنفيذه بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية. وقد عُقدت جولتان من المشاورات على مستوى الخبراء بشأن سبل ووسائل تنفيذه، بما في ذلك تعريف مركز منغوليا، اقترانا باحتياجاتها ومصالحها الأمنية الدولية.

وتعمل الحكومة المنغولية حاليا على وضع مشروع قانون وطني بشأن مركز منغوليا بوصفها دولة خالية من الأسلحة النووية، بغية عرضه على البرلمان في المستقبل القريب للنظر فيه واعتماده. وهذا القانون سيستند إلى الممارسات الدولية القائمة والناشئة في مجال إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وسيكون انعكاسا لموقع منغوليا الجغرافي الفريد. وقد أصدرت الحكومة المنغولية في بداية هذه الدورة مذكرة (A/54/323) بشأن هذه المسألة.

رابعا، أود أن أشير إلى مسألة نزع السلاح التقليدي. ووفد بلدي يمكنه أن يلتزم الإيجاز الشديد في تناوله موضوع الأسلحة الصغيرة؛ فهو يؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١.

خامسا، وعن مسألة التعاون الإقليمي أقول إن منغوليا تعلّق أهمية كبرى على الجهود الإقليمية الرامية إلى نزع السلاح وتعزيز الأمن الإقليمي. ذلك إننا نعتقد أن هذا التعاون يمكن أن يؤدي دورا هاما في النهوض بالثقة ونزع السلاح الإقليمي. وفي آب/أغسطس الماضي نظمت حكومة منغوليا في أولانباتور، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، اجتماعا إقليميا بشأن المفاهيم الأمنية في عالم متغير. وانصب تركيز المشاركين في هذا الاجتماع، وكانوا ينتمون إلى أكثر من ٢٠ بلدا من بلدان المنطقة، على قضايا مثل تعريف الأمن في سياق العالم المتغير، والمفاهيم الأمنية، والمذاهب العسكرية والنووية، وأمن الدول الصغيرة؛ وتكنولوجيا المعلومات والدفاع الوطني والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونوقشت باستفاضة أيضا مسألة تعريف مركز منغوليا كدولة خالية من الأسلحة النووية. وقد اتفق المشاركون جميعا على أن المؤتمر كان جد شيق ومفيد.

وقد اتضح على امتداد العقد الماضي أن المركز الإقليمي يؤدي دورا هاما في تعزيز الحوار بشأن نزع السلاح والمسائل المتصلة بالأمن. ووفد بلادي الذي يحاول جهده أن يضطلع بدور نشط في أعمال المركز الإقليمي يعتقد أن أنشطة هذا المركز ينبغي أن تُدعم على الصعيدين السياسي والمالي. ومن ثم نرى من الضروري التعجيل بإنشاء مكتب دائم في كاتماندو، وإلى أن يتسنى ذلك، ينبغي أن يواصل المركز عمله من نيويورك.

في الختام، اسمحوا لي، سيدي، أن أكرر التأكيد على أن اللجنة الأولى هذا العام أمامها دور خاص ينبغي أن تضطلع به في وقت الاتجاه السلبي الحالي الذي أشرت إليه إجمالا في بداية بياني. وهذا يمكن أن يكون مساهمتنا في الاحتفال بطلوع فجر القرن الجديد.

السيد نيدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن ينضم إلى الوفود الأخرى في تهنئتكم بحرارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. ونود أن نؤكد لكم وللمكتب دعمنا وتعاوننا الكاملين.

إن سبب وجود الأمم المتحدة هو صون السلم والأمن الدوليين في عالمنا، وهو ما أكدته المادة ١ من الفصل الأول من الميثاق. ووفد بلدي يعتبر نزع السلاح والأمن الدولي ركنين أساسيين للسلم والأمن الدائمين والثابتين على كوكبنا، والدعامتين التوأمين لثقافة السلام.

أما برامج نزع السلاح فيجب أن تشمل نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، والمراقبة الأكثر فعالية لإنتاج وبيع وتوزيع الأسلحة التقليدية ولا سيما الأسلحة الصغيرة. واقترانا بكل هذا، علينا أن نتخذ الخطوات الملائمة لوضع ترتيبات أمنية إقليمية، وتفادي الصراعات المسلحة بدلا من الاكتفاء بالرد عليها.

وبالنسبة لقضايا نزع السلاح، يود وفدي أن يؤكد من جديد دعمه لمؤتمر نزع السلاح، رغم أننا - بصفتنا بلدا صغيرا - كنا نتمنى أن تعقد اجتماعاته في نيويورك حتى يتسنى لنا المشاركة فيها. ورأينا هذا هو انعكاس لآراء أغلبية البلدان الصغيرة. وفي الآونة الأخيرة عانى المؤتمر نكسات في جهوده لنزع السلاح، ولكنه يظل محفلا ناجعا يمكننا أن نعالج فيه قضايا نزع السلاح معالجة متماسكة.

وفي رأي وفد بلادي أنه بقدر ما تغيرت الأوضاع في مجال نزع السلاح النووي، لم يحدث أي تقدم في هذا المجال. فمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مثلا، رغم وجودها منذ سنوات عديدة، لم تمنع من انتشار الأسلحة النووية، وهو ما يشهد عليه تطوير الأسلحة النووية في بضعة بلدان أخرى في السنوات الأخيرة. ومع طفرات التقدم التي شهدتها التكنولوجيا المعاصرة، جرى تطوير المزيد والمزيد من الابتكارات الحديثة والشديدة التعقد في تكنولوجيا الأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، إعلان أحد البلدان الحائزة للأسلحة النووية عن استحداثه نماذج مصغرة لأسلحة نووية. وقبل بضع سنوات اعتمدنا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولكنها لم تمنع من إجراء تجارب نووية من نوع أو آخر.

إن المشاكل التي نواجهها في تحقيق نزع السلاح النووي كثيرة، ولكننا نعتقد أن المشكلة الرئيسية هي أنه على الرغم من رغبة العالم بأسره وشعوب البلدان الحائزة لأسلحة نووية في نزع السلاح النووي، فإن الإرادة السياسية لحكومات تلك البلدان لا تتطابق مع إرادة الشعوب. وثمة سبب رئيسي آخر هو أن حكومات الدول الحائزة لأسلحة نووية ترى في الأسلحة النووية رادعا فعالا في أي صراع عسكري، وأن امتلاك تلك الأسلحة يمنح الدولة الحائزة مركزا متفوقا من حيث القوة العسكرية. وواقع الأمر، إذن، هو أننا أنفقنا سنوات طويلة في مناقشات حول عدم الانتشار النووي وحظر التجارب النووية، ومع ذلك، لم نحرز أي تقدم يُذكر في نزع السلاح

النووي رغم وجود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وإذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق أي تقدم له مغزى باتجاه نزع السلاح النووي، فيجب أن يكون هناك تعهد والتزام من جانب نفس الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتنفيذ الكامل لأحكام معاهدة عدم الانتشار. وبالتالي يتعين أن تكون عملية استعراض هذه المعاهدة مختلفة من حيث نوعيتها، وأكثر استشرافا للمستقبل. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وقعت عليها الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع ذلك، ويا للأسف، لم يصدق عليها إلا عدد قليل من البلدان. والمحصلة النهائية هي أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ حتى الآن. وعليه، يحث وفد بلادي جميع الدول التي وقّعت المعاهدة أن تشرع في التصديق عليها بأسرع ما يمكن.

ويرى وفد بلادي أن معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) صك هام وقيّم لخفض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف. ونحن نحث على تنشيط العملية وتوسيعها لتشمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العام تطور جديد نسبيا وهو تطور محمود على طريق نضالنا من أجل نزع السلاح النووي. ونحن نهيب بالدول الإقليمية أن تدعم المبادرات الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الأماكن التي تخلو منها. وينبغي أن يكون الهدف الذي نرمي إلى أن يحققه نزع السلاح النووي هو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية من على ظهر كوكبنا والتفاوض من أجل إبرام معاهدة لإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

وتعد المواد الانشطارية عنصرا رئيسيا في صنع وإنتاج الأسلحة النووية. ولذا ينبغي أن تتضمن أهداف نزع السلاح فرض حظر على المواد الانشطارية. ويقترح وفدي البدء في فرض حظر على إنتاج أو بيع أو نقل المواد الانشطارية بأقصى قدر من الاستعجال. وعلينا أن نبذل في الوقت ذاته كل جهد ممكن لإنشاء سجل للمواد الانشطارية والتفاوض بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وقد بدأ سريان اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولكنها في رأي وفدي تفتقر إلى العالمية التي تحتاج إليها حتى تصبح صكا فعالا. ويهيب وفدي بجميع الدول أن تصبح أطرافا في الاتفاقية، ولا سيما الدول التي لديها القدرة على انتاج تلك الأسلحة. كما ندعو إلى أن تنفذ أحكام الاتفاقية تنفيذا تاما.

كما تفتقر اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية) في رأينا إلى العالمية أيضا. وسنواصل مناشدة الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية أن تفعل ذلك. كذلك ندعو إلى الانتهاء في وقت مبكر من بروتوكول التحقق كما ندعو الدول الأطراف إلى أن تكفل الالتزام التام بالاتفاقية والمشاركة الكبيرة في تنفيذها لضمان تنفيذها الكامل والفعال.

ويعتقد وفدي أن الألغام الأرضية المضادة للأفراد ينبغي استئصالها تماما من ترسانات البلدان في جميع أنحاء العالم. وما برحت الألغام الأرضية المضادة للأفراد تلحق الموت والجراح البدنية الخطيرة بالآلاف من المدنيين سنويا، ومنهم النساء والأطفال. ونحن نحث على فرض حظر على استعمال وإنتاج وبيع ونقل تلك الألغام. ونناشد جميع الدول، من أجل صالح البشرية، التوقيع على اتفاقية الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ونحث جميع الدول التي وقعت فعلا عليها على الشروع في التصديق عليها. وفي نفس الوقت، علينا أن نبذل كل الجهود لتحديد مواقع ملايين الألغام التي زرعت في مختلف بلدان العالم وإزالة تلك الألغام، وتوسيع البرامج الدولية المتعلقة برعاية وتأهيل ضحايا الألغام، مع تخصيص الموارد الضرورية لذلك.

وقد أدت الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، دورا شائنا في الصراعات الأخيرة داخل الدول. وأدى انتشار إنتاج وبيع ونقل الأسلحة التقليدية إلى تفاقم حروب إبادة الجنس والتطهير العرقي في بعض الصراعات داخل الدول. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام عاجل لإعداد ونشر استراتيجيات للحد من انتشار بيع ونقل تلك الأسلحة، وكبح تدفقها إلى الخصوم في حالات الصراع المسلح على الأخص.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٠.